ورقـــة عمـــل

مذكرات و تحاليل المعهد

عدد 55 سبتمبر 2019

مؤشر التنمية الجهوية
كدليل لصياغة خارطة تنموية جديدة

سامي بوصيدة
ريم بن صالحين
عماد بن رابح
الفة بوزيان

هذه الوثيقة هي ملك للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية (ITCEQ). ويعتبر أي استنساخ كلي أو جزئي، دون الحصول على ترخيص مسبق من المعهد غير قانوني. ويشكل تعديا على ملكيته الفكرية وينوه المعهد إلى أن النتائج والاستنتاجات الواردة في هذا العمل تعود للمؤلف ولا تلزم الادارة ولا سلطات الاشراف.

تـقديم

تهدف هذه الدراسة إلى احتساب مؤشر للتنمية الجهوية حتى يتسنى استعماله في إعداد خارطة أولويات جهوية وذلك بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات التي تسمح في نهاية المطاف من ترتيب المعتمديات والولايات حسب الوضعية الحالية للتنمية.

هذه الخارطة ستكون بمثابة القاعدة التي يمكن اعتمادها لتحديد سياسات التنمية الجهوية الهادفة للرفع من مستوى التنمية وجلب الاستثمار بالمناطق التي تشهد مستويات نمو متدنية.

في هذا السياق استند المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية إلى مقاربة ترتكز بالأساس على طريقة تحليل المكونات الأساسية أو الرئيسية La Méthode d'Analyse en Composante Principale « ACP » وهي تعتبر من أنجع الطرق الإحصائية والأكثر استعمالا في جملة من الدراسات الفنية ولدى العديد من المؤسسات الدولية في احتساب المؤشرات التأليفية.

وتتطلب هذه الأداة التقنية في مرحلة أولى تجميع المتغيرات الأولية التي تشترك في ذات الدلالة وتسمى "العوامل" ويمكن استغلالها دون تعقيد كما تسمح هذه الطريقة في مرحلة ثانية وإلى جانب دورها ألتأليفي، بإعداد تصنيف لمختلف معتمديات البلاد حسب مؤشر التنمية الجهوية[1] .

I. الإطار المنهجي

1. المنهجية العامة:

تجدر الإشارة إلى أن طريقة التحليل عبر المكونات الرئيسة (ACP)[2] تعتبر من الطرق الإحصائية ذات الأبعاد المتعددة (Méthode factorielle) وهي تقنية تستخدم على نطاق واسع خاصة في ما يخص التحاليل متعددة المتغيرات و هي من التقنيات المستخدمة لتلخيص البيانات و اختصارها. إلا انه في نفس الوقت يعاب على هذه المقاربة انها قد تؤدي احيانا إلى نتيجة لا تعكس النظرية الاقتصادية ، خاصة عندما يتعلق الأمر بمتغيرات الاقتصاد الكلي.

وفي هذا السياق, اعتمدنا في احتساب مؤشر التنمية الجهوية على مقاربة مندمجة تجمع بين الجانب الاقتصادي في تبويب المتغيرات والجانب الاحصائي في احتساب عوامل الترجيح الخاصة بكل متغير.

في هذا الإطار تم الاعتماد على المراحل التالية :

في مرحلة أولى: تبويب المتغيرات وحصرها في 4 مجالات تتعلق بمختلف أوجه التنمية:

- ظروف العيش
- الوضع الاجتماعي

[1] مؤشر التنمية الجهوية ينحصر بين 0 (مستوى تنمية ضعيف) و 1 (مستوى تنمية مرتفع).
[2] هذه الطريقة تقوم بتحويل العدد الكبير من المتغيرات المترابطة و لو بشكل جزئي الى مجموعة اصغر

- الرأس مال البشري
- الوضع الاقتصادي وسوق الشغل

في مرحلة ثانية : وقع تطبيق التقنيات الإحصائية القائمة على مبدأ التحليل إلى عوامل، في المجالات الأربعة آنفة الذكر وفي كل مجال على حدة، ويهدف هذا العمل إلى تحديد جملة عوامل الترجيح وكذلك ضبط قائمة المتغيرات الأساسية في كل عامل.

هذا وقد تضمنت القائمة المذكورة، سبعة مؤشرات فرعية (7) شمل كل واحد منها جملة من المتغيرات الأساسية ذات الدلالة، حيث وقع تطبيق تقنية (ACP) على كل مجال من هذه المؤشرات الفرعية على حده لتحديد التركيبة الخاصة لكل منها. حيث تمحورت المؤشرات الفرعية الخاصة بالمجال الأول حول البنية التحتية والتجهيزات الأساسية، الخدمات الصحية، الخدمات الترفيهية، اما المجال الثاني فأفضى الى عامل الوضع الاجتماعي، المجال الثالث تمت ترجمته بعامل الرأس مال البشري اما المجال الخاص بالوضع الاقتصادي وسوق الشغل فقد انبثق عنه عاملين تعلق الأول بطاقة استيعاب وحجم سوق الشغل وتعلق الثاني بضغط سوق الشغل.

في مرحلة ثالثة : وبعد إتمام التركيبة الداخلية للمؤشرات الفرعية في المجالات الأربعة وقع تطبيق نفس التقنية الإحصائية (ACP) للحصول على التركيبة الترجيحية للمجالات الأربعة التي تم تحديدها في المرحلة الأولى في علاقتها بالمؤشر التأليفي الذي يعبر عن المستوى النسبي للتنمية.

2. تركيبة المؤشرات الفرعية والمجالات:

أ. ظروف العيش

يتناول هذا المجال تقييم مدى توفر المتطلبات الأساسية للعيش بمختلف معتمديات البلاد على غرار البنية الاساسية والتمتع بالخدمات الصحية ووسائل الترفيه، وبالتالي يمكن تحديد المناطق الأقل حظا في هذا المجال قصد جلب الانتباه إليها من طرف المصالح المركزية من أجل مزيد الاهتمام.

- **البنى التحتية والتجهيزات الأساسية** : وتشمل اربعة متغيرات تهم نسبة تغطية شبكة الطرقات، بعد المعتمدية عن أقرب الموانئ والمطارات، نسبة الربط بشبكات التطهير وبالماء الصالح للشراب.

هذا وقد تبين من خلال التحاليل الإحصائية أن تطوير البنى التحتية وخاصة المتعلقة بالطرقات والمسالك الريفية تمثل عاملا أساسيا للزيادة في نسق تطور النمو بالجهات، بما يسمح من امكانية ربط الجهات بعضها ببعض والحد من التفاوت في ما بينها وذلك عبر تسهيل تنقل الأشخاص والسلع ما من شأنه أن يمكن كل الجهات من الانخراط في عملية التنمية وأن يساهم في بروز اقطاب تنموية جديدة حيوية وفاعلة ، و يعتبر هذا شرطا من الشروط المحددة لتقدير نوعية الحياة داخل الجهات، ومدى تطورها.

- **الخدمات الصحية:** وعلى اعتبار أنها تمثل الحلقة الأقوى والأهم في مسألة التنمية، يجب اعتبارها كعامل استثمار ولا كعامل كلفة باعتبار أن تحسين الخدمات الصحية يمكن خاصة في الجهات الأقل حظا من الرفع من فرص النجاح الاقتصادي لديها.

هذا ولتقدير قيمة الخدمات الصحية المنتفع بها في أي جهة من الجهات الواقعة تحت الدرس وقع اعتماد ثلاث متغيرات أساسية وتتمثل في عدد الأسرة وعدد أطباء القطاع العمومي وكذلك عدد الصيدليات لكل ألف (1000)ساكن.

- **الخدمات الترفيهية:** تشمل مؤشرين اثنين، يتعلق الأول بمدى توفرها والثاني بمدى تنوعها. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن وجود مواقع ترفيه متطورة للشباب أو للعائلات (منتزهات، ملاعب، نوادي، مسابح...) تعد مسائل ضرورية بإمكانها أن تسمح للجهات من التمتع ببيئة معيشية مقبولة.

وقد بينت النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل عوامل الترجيح الخاصة بالجوانب الثلاثة آنفة الذكر ان تركيبة احتساب المؤشر الخاص بمجال متطلبات العيش تكون كالآتي :

مؤشر متطلبات العيش = 0.39 x (البنية التحتية والتجهيزات الأساسية) + 0.38 x (النفاذ إلى الخدمات الصحية) + 0.23 x (النفاذ إلى الخدمات الترفيهية).

ب. الوضع الاجتماعي

إن تدهور الوضعية الاجتماعية التي شهدتها العديد من جهات البلاد أدت الى ارتفاع نسب البطالة، والفقر لديها. هذه المعطيات الاجتماعية إلى جانب جملة من المتغيرات الأخرى ذات الصلة، وقع اعتمادها كقاعدة معطيات لتقييم الوضع الاجتماعي لكل جهة بما يعني ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لكل التطورات السكانية التي تحدث بين مختلف معتمديات البلاد. ويرمي هذا الجانب إلى ترجمة الوضع الاجتماعي الذي تعيشه الجهات وهو مؤشر يربط بين المتغيرات التالية : نسبة الفقر، عدد العائلات المعوزة، نسبة الامية، الهجرة الداخلية ونسبة الافراد في الكفالة.

وبذلك يكون احتساب مؤشر الوضع الاجتماعي كالآتي :

الوضع الاجتماعي = 0.19* عدد العائلات المعوزة + 0.32 نسبة الامية + 0.19* نسبة الفقر + 0.2 الهجرة الداخلية + 0.1 نسبة الفراد في الكفالة

ت. الرأسمال البشري

وقع تحديد جملة العناصر المعتمدة لتشكيل مؤشر يعكس مدى تطور الرأسمال البشري من خلال جمع المتغيرات التالية، نسبة السكان المتعلمين، عدد التلاميذ بالقسم الواحد، وعدد التلاميذ بالنسبة لكل أستاذ.

وفي هذا الإطار يهدف هذا المؤشر الفرعي إلى تحديد وتقدير الوضعية التي تشهدها البنية التحتية وظروف التمدرس التي تعكس اهمية القدرات البشرية الكامنة في كل جهة.

أفضت نتائج احتساب العوامل الترجيحية الى التركيبة التالية:

مؤشر الرأسمال البشري = 0.34 التلاميذ بالقسم الواحد + 0.26 التلاميذ بالنسبة لكل مدرس + 0.4 x نسبة السكان المتعلمين.

ث. مجال الوضع الاقتصادي وسوق الشغل

يمثل النسيج المؤسساتي والتشغيل من جملة العناصر المحددة للتنمية بالجهات باعتبار مساهمته الفعالة في الحد من البطالة والتخفيف من حدة الإقصاء والتهميش، ويتكون هذا العامل من عنصرين:

- **طاقة استيعاب سوق الشغل** : يحتوي على المتغيرات التالية عروض الشغل، الطلبات الملبات، عدد المؤسسات الاقتصادية للألف ساكن ونسبة البطالة.
- **ضغط وتمظهرات سوق الشغل:** حيث وقع تحديده من خلال مؤشرات التنوع القطاعي للنسيج الصناعي والتنوع القطاعي لليد العاملة وطلبات الشغل وحجم المؤسسة وحصة العمال الأجراء داخل المؤسسة.

وبنفس التقنية السابقة في تحديد عوامل الترجيح بالنسبة للعوامل المعتمدة والتي تم تجميعها في عاملين، طاقة استيعاب وحجم السوق كعامل أول والضغط وتمظهرات السوق كعامل ثاني وقد أفضت هذه التقنية إلى النتائج التالية :

مؤشر سوق الشغل = 0.58 * طاقة استيعاب وحجم سوق الشغل + 0.42 *ضغط و تمظهرات سوق الشغل,

ج. مؤشر التنمية الجهوية :

يتم احتساب مؤشر التنمية الجهوية عبر تطبيق تقنية (ACP) على الأربع مجالات المذكورة اعلاه لتحديد عوامل الترجيح. و أفضت هذه الطريقة إلى النتائج التالية :

مؤشر التنمية الجهوية = 0.33*ظروف العيش + 0.21*الوضع الاجتماعي + 0.24* الرأس مال البشري + 0.22 الوضع الاقتصادي وسوق الشغل

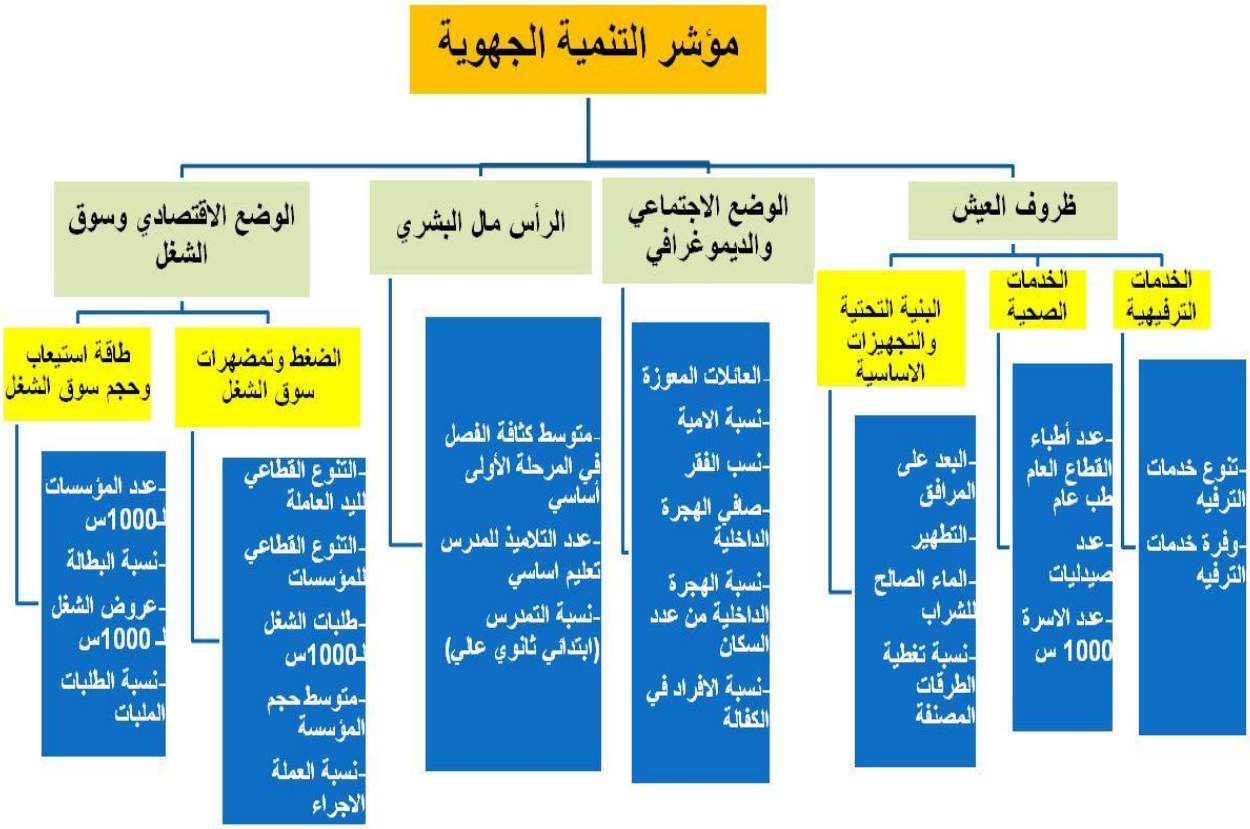

II. النتائج:

1) على مستوى الولايات

تبين النتائج مدى التباين بين الجهات الساحلية والجهات الداخلية حيث سجلت الولايات الساحلية مستويات افضل من الولايات الداخلية. وتعتبر حسب المؤشر كل من ولايات القصرين والقيروان وجندوبة وسيدي بوزيد الاقل تنمية من باقي الولايات في حين تعتبر تونس العاصمة الولاية الاوفر حظا.

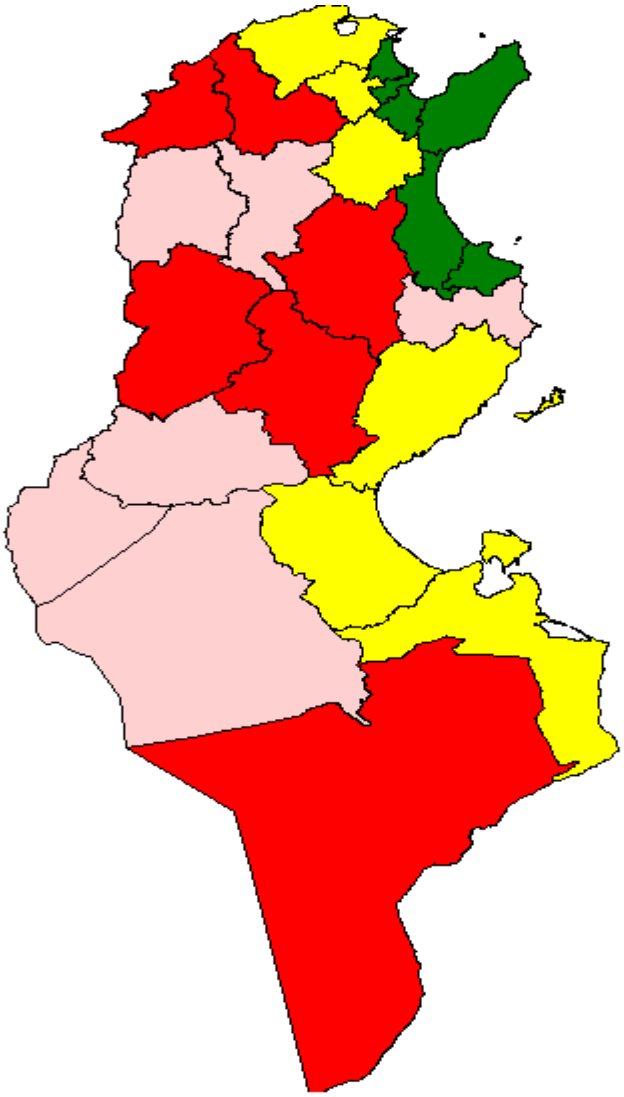

0.531 – 0.593 (6)
0.484 – 0.520 (6)
0..452 – 0.483 (6)
0.388– 0.449 (6)

2018	2015	
0,486	0,502	المعدل الوطني
0,388	0,402	الحد الادني
0,593	0,628	الحد الاقصى

اما علي المستوى الوطني فقد شهد معدل المؤشر تراجعا بين سنتي 2015 و2018 وتترجم هذه النتيجة الصعوبات التي تشهدها تونس خلال الفترة الأخيرة. حيث سجلت 4 عوامل من بين السبعة انخفاضًا مقارنةً بعام 2015. ومن اهمها تدهور الخدمات الصحية نتيجة لانخفاض عدد الأطباء لكل 1000 ساكن. وتراجع مؤشر الرأس المال البشري بسبب ارتفاع عدد التلاميذ في الفصل بشكل ملحوظ في بعض المناطق. اما فيما يتعلق بالعاملين المرتبطين بالوضع الاقتصادي وسوق الشغل فيعزى تراجعه الى ضعف النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة في بعض المناطق.

رسم بياني عدد 1: مؤشر التنمية الجهوية 2015-2018

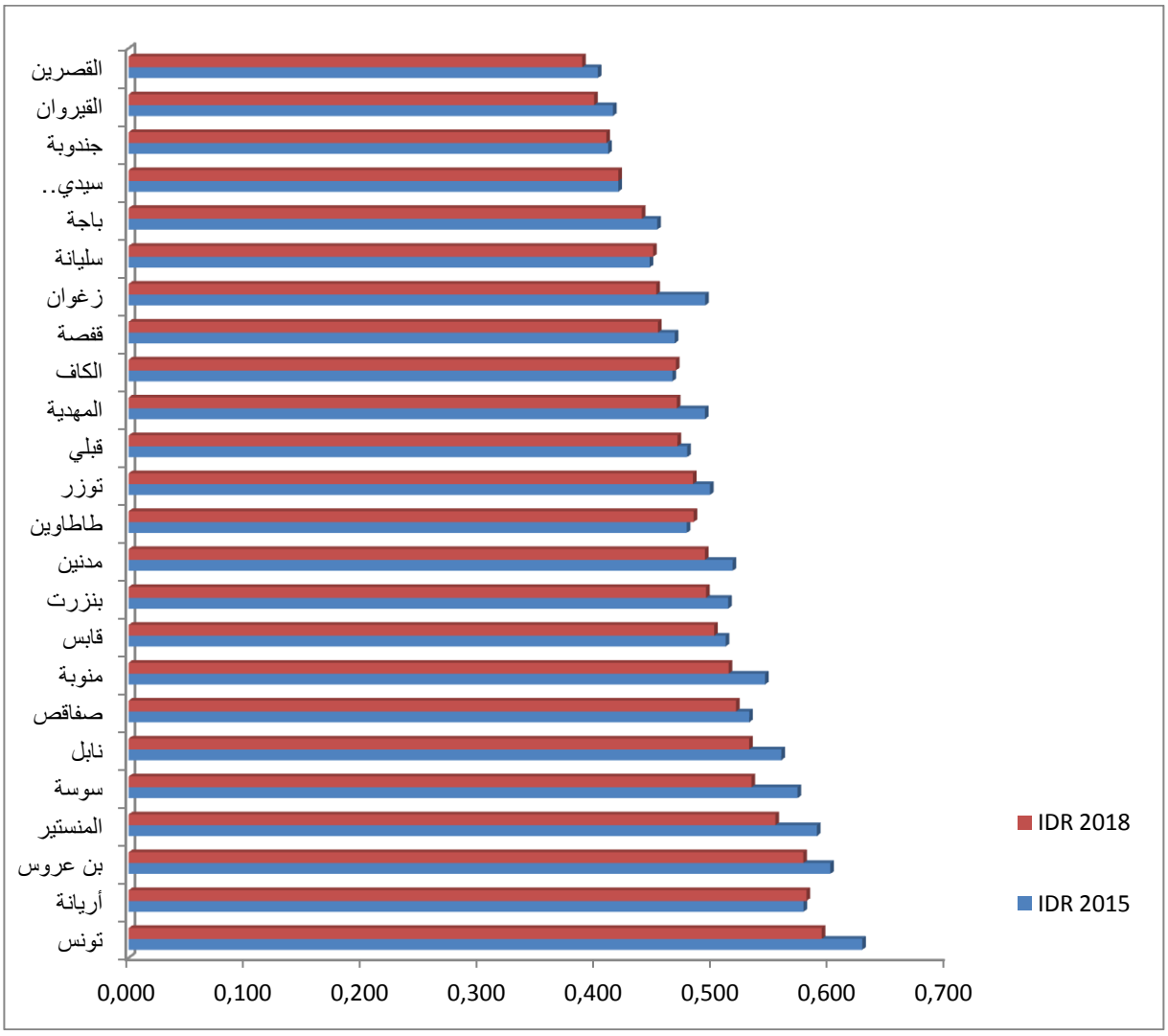

2) النتائج على مستوى المعتمديات:

أفضت النتائج إلى تصنيف معتمديات الجمهورية حسب مستوى مؤشر التنمية الجهوية وتم تقسيمها إلى 4 مجموعات:

تضم المجموعة **الأولى** المعتمديات الأكثر نماء مقارنة بباقي المعتمديات وتبين أن جلها تنتمي إلى الولايات الساحلية (95%).

المجموعة الثانية تتكون من معتمديات ذات مستوي تنموي مقبول نسبيا مقارنة بالمجموعتين الثالثة والرابعة وهي تنتمي إلى الولايات الساحلية بنسبة 66% و34% ولايات التنمية الجهوية .

المجموعة الثالثة هي مجموعة ذات مستوى تنمية متوسط وتحتاج إلى مزيد من الاهتمام على مستوى التشجيع والتحفيز. وتبرز النتائج أن هذه المجموعة تشكل نظيرا للمجموعة الثانية حيث تمثل مجموعة المعتمديات المنتمية للولايات الساحلية نسبة 28% مقابل 72% من معتمديات تنتمي لولايات التنمية الجهوية.

المجموعة الرابعة وتحتوى 68 معتمدية الاقل تنمية حسب ما أفضت إليه الطريقة المتبعة في التصنيف، وتمثل هذه المجموعة نظيرا للمجموعة الأولى حيث بلغت نسبة المعتمديات المنتمية إلى الولايات الساحلية 5.5%. كما تجدر الإشارة إلى ان هذه المجموعة قد توزعت خاصة على الأقاليم الغربية.

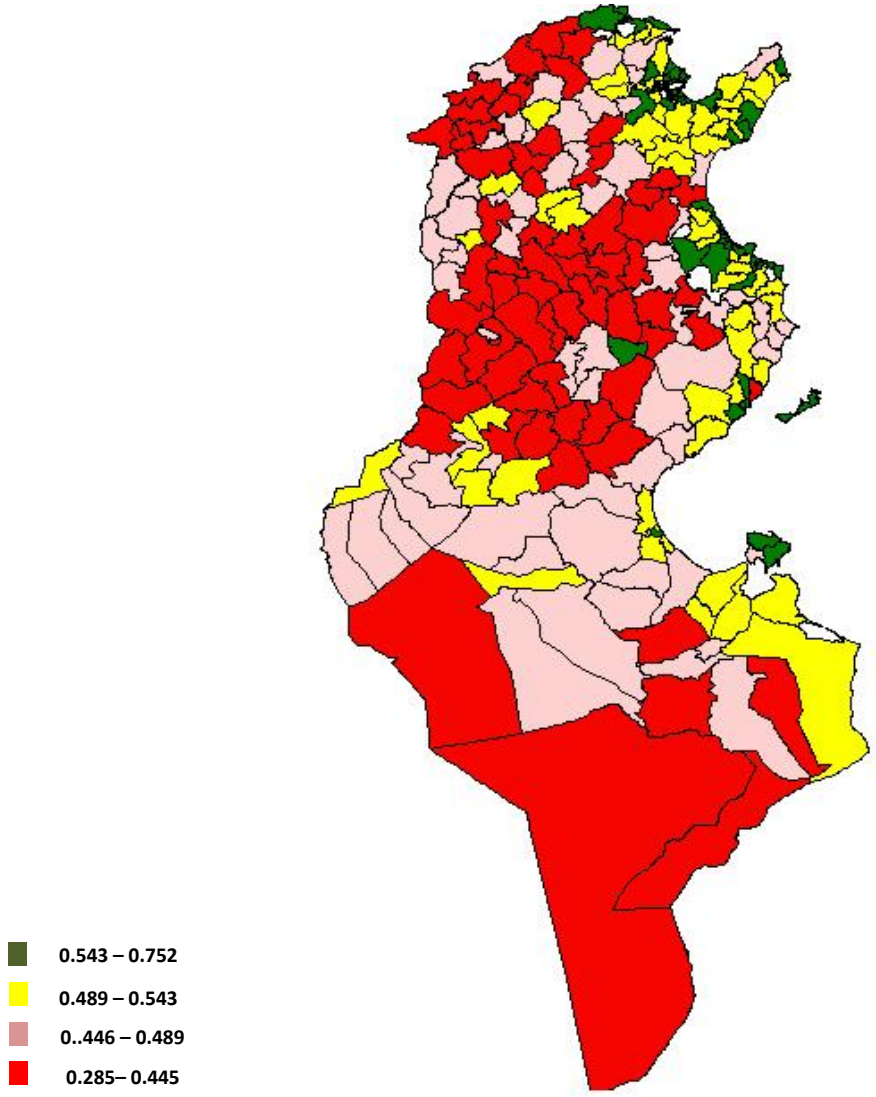

توزيع المعتمديات حسب المجموعات								
	المجموعة الاولى		المجموعة الثانية		المجموعة الثالثة		المجموعة الرابعة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الولايات الساحلية	64	95,52%	42	65,63%	18	27,69%	10	14,71%
تونس	17	25,37%	3	4,69%	1	1,54%	0	0,00%
اريانة	2	2,99%	4	6,25%	1	1,54%	0	0,00%
بن عروس	10	14,93%	2	3,13%	0	0,00%	0	0,00%
منوبة	1	1,49%	4	6,25%	3	4,62%	0	0,00%
بنزرت	5	7,46%	4	6,25%	2	3,08%	3	4,41%
نابل	7	10,45%	7	10,94%	2	3,08%	0	0,00%
سوسة	7	10,45%	6	9,38%	3	4,62%	0	0,00%
المنستير	8	11,94%	5	7,81%	0	0,00%	0	0,00%
المهدية	1	1,49%	3	4,69%	3	4,62%	4	5,88%
صفاقس	6	8,96%	4	6,25%	3	4,62%	3	4,41%
ولايات التنمية الجهوية	3	4,48%	22	34,38%	47	72,31%	58	85,29%
زغوان	0	0,00%	2	3,13%	1	1,54%	3	4,41%
باجة	0	0,00%	0	0,00%	2	3,08%	7	10,29%
جندوبة	0	0,00%	0	0,00%	2	3,08%	7	10,29%
الكاف	0	0,00%	2	3,13%	7	10,77%	2	2,94%
سليانة	1	1,49%	0	0,00%	6	9,23%	4	5,88%
القيروان	0	0,00%	0	0,00%	2	3,08%	9	13,24%
القصرين	0	0,00%	0	0,00%	2	3,08%	11	16,18%
سيدي بوزيد	0	0,00%	0	0,00%	3	4,62%	9	13,24%
قابس	2	2,99%	5	7,81%	3	4,62%	0	0,00%
مدنين	0	0,00%	6	9,38%	3	4,62%	0	0,00%
طاطوين	0	0,00%	2	3,13%	5	7,69%	0	0,00%
قفصة	0	0,00%	0	0,00%	7	10,77%	4	5,88%
قبلي	0	0,00%	3	4,69%	1	1,54%	2	2,94%
توزر	0	0,00%	2	3,13%	3	4,62%	0	0,00%
المجموع	67	100,00%	64	100,00%	65	100,00%	68	100,00%

III.مقترح لاستعمال المؤشر كمحدد لمنح امتيازات التنمية الجهوية في قانون الاستثمار:

منذ 2017 تم اعتماد مؤشر التنمية الجهوية كمحدد لمنح امتيازات التنمية الجهوية في قانون الاستثمار حسب الولايات مما أنتج بعض الاشكاليات خاصة على مستوى المعتمديات حيث:

- لم تشمل الامتيازات بعض المعتمديات ذات ترتيب متدني.
- اعتماد مؤشر البعد عن المرافق (المطارات والموانئ) الذي من شأنه ان يرفع من قيمة المؤشر لبعض المناطق في حين ان هذه المطارات غير نشيطة ولم تصل الى الدور المأمول منها (مطار طبرقة ، قفصة...)
- عدم توفر معطيات احصائية دقيقة تزيد من تحسين المؤشر خاصة على مستوى المعتمديات على غرار القرب من الخدمات الصحية وحماية البيئة...
- تمتع بعض المعتمديات بالامتيازات رغم التصاقها جغرافيا بمركز الولاية.

وفي محاولة لمعالجة هذه الاشكالات فقد قام فريق العمل وذلك بالتشاور مع الادارة العامة للتنمية الجهوية ادخال بعض التعديلات.

1) ادراج بعض العوامل التعديلية التي من شأنها تعديل تصنيف المعتمديات مثل الكثافة السكانية والبعد على مركز الولاية والتفاوت داخل الولايات .
2) اعتماد تصنيف معتمديات كل ولاية معدلا حسب وضعية كل معتمدية في الترتيب العام.
3) يتم تعديل التصنيف حسب الخصوصيات التنموية لكل منطقة والأولويات والتوجهات الاستراتيجية لسياسة الاستثمار في الجهات.

وقد تم اقتراح العديد من السيناريوهات الممكنة قصدالاختيار الافضل والأقرب الى الواقع مع مراعاة التصنيفات السابقة. وتمثلت السيناريوهات في اعتماد مستوى المؤشر معدلا بعامل تعديلي
حيث يكون العدد المسند لكل معتمدية على النحو التالي :

$$Part_i = \left((1 - IDR_i)\alpha_{1i}^{t1}\ \alpha_{2i}^{t2}\alpha_{3i}^{t3}\right) / \sum_{i=1}^{24/264} \left((1 - IDR_i)\alpha_{1i}^{t1}\ \alpha_{2i}^{t2}\alpha_{3i}^{t3}\right)$$

IDR_i : score du gouvernorat/délégation i selon l'indice du développement régional.
Les α_{1i} α_{2i} α_{3i} : Coefficients de correction relatifs qui peuvent prendre plusieurs formes selon l'objectif de la répartition ou la priorisation
-la population lorsque l'intervention publique porte sur un domaine ayant très aux conditions de vie la superficie.
- l'intervention portera sur une amélioration de l'infrastructure…).
- la distance par rapport au chef lieu.

الـنتـائـج:

1) اعتماد العوامل التعديلية:

أ) الاعتماد على ثلاثة عوامل تعديلية وهي البعد على مركز الولاية ومساحة المعتمدية وعدد السكان وقد افضت النتائج الى تصنيف المعتمديات الى ثلاثة مجموعات حسب الخريطة التالية:

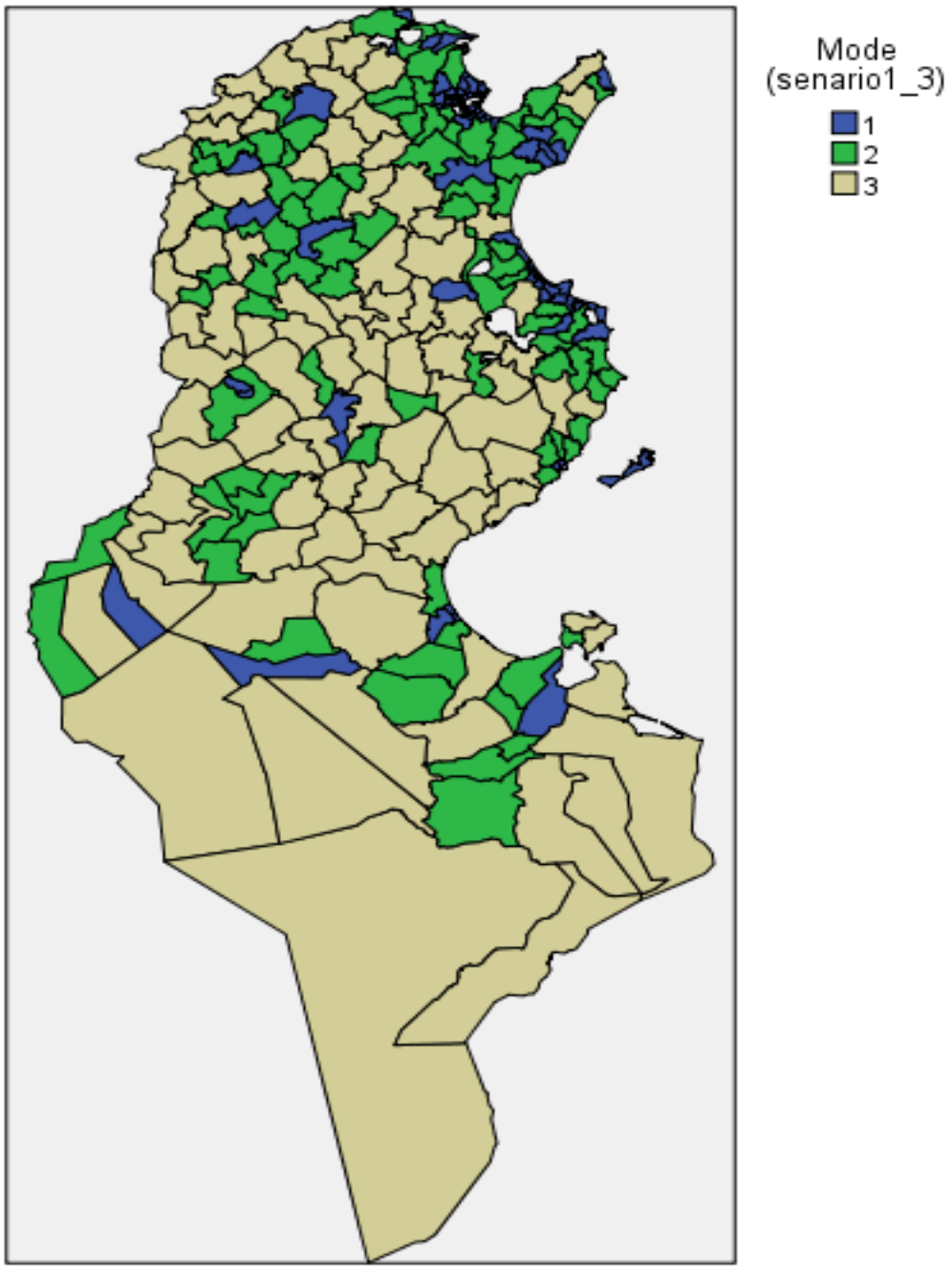
Mode
(senario1_3)
1
2
3

Scénario 1_3

	المجموعة 1	المجموعة 2	المجموعة 3	**المجموع**
اريانة	6	1		**7**
باجة	2	3	4	**9**
بن عروس	10	2		**12**
بنزرت	7	6	1	**14**
قابس	1	7	2	**10**
قفصة	1	1	9	**11**
جندوبة		5	4	**9**
القيروان		5	6	**11**
القصرين	2	3	8	**13**
قبلي		3	3	**6**
الكاف	2	1	8	**11**
المهدية	2	8	1	**11**
منوبة	1	2	5	**8**
مدنين	3	4	2	**9**
المنستير	6	6	1	**13**
نابل	6	6	4	**16**
صفاقس	1	6	9	**16**
سيدي بوزيد	2	4	6	**12**
سليانة	1	1	9	**11**
سوسة	4	9	3	**16**
تطاوين	4	3		**7**
توزر	5			**5**
تونس	20	1		**21**
زغوان	1	1	4	**6**
المجموع	**87**	**88**	**89**	**264**

ب) ادراج عامل تعديلي خاص بالبعد على مركز الولاية:

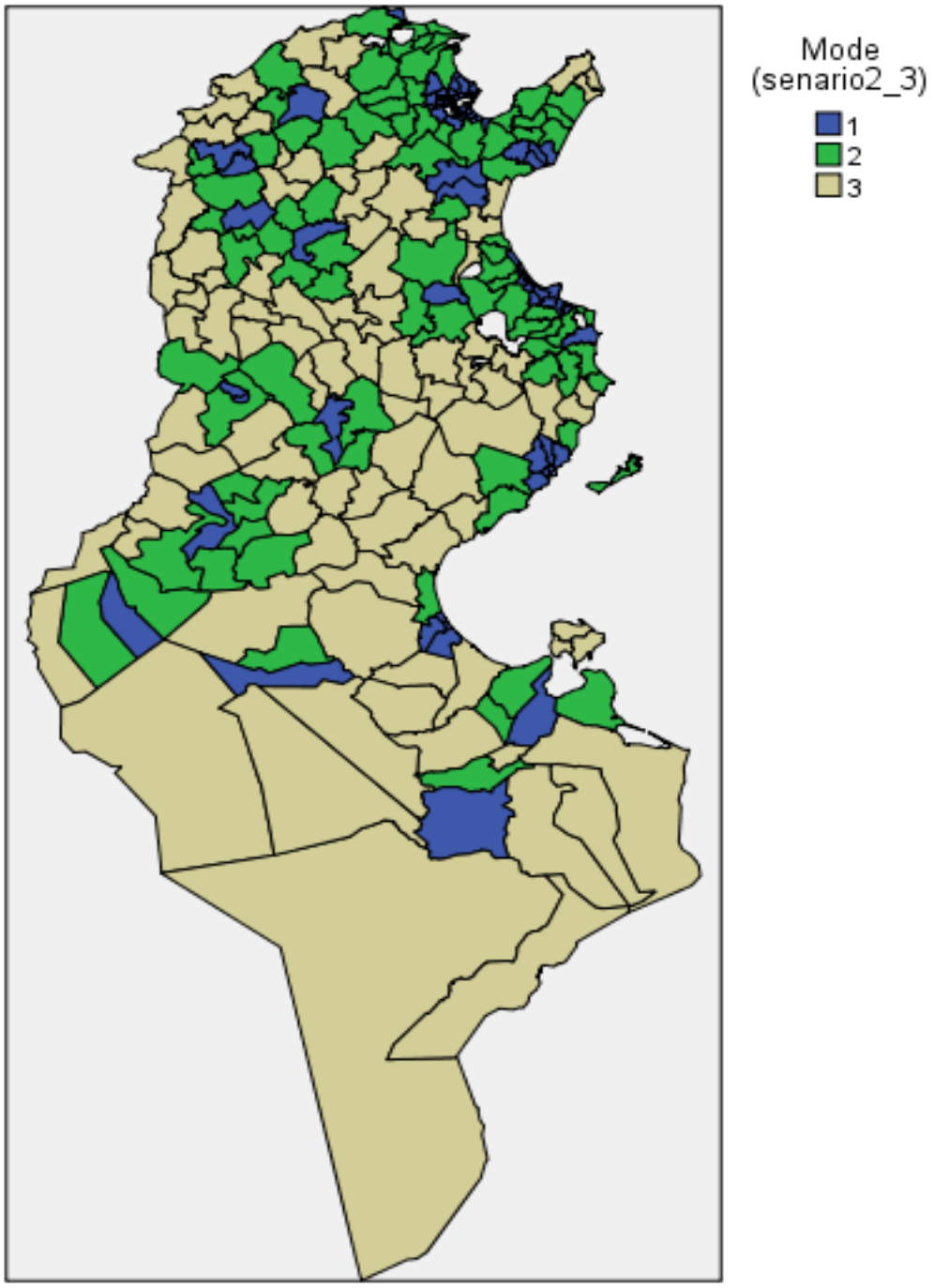

Scénario 2_3

	المجموعة 1	المجموعة 2	المجموعة 3	**المجموع**
اريانة	6	1		**7**
باجة	3	1	5	**9**
بن عروس	10	2		**12**
بنزرت	6	5	3	**14**
قابس	1	5	4	**10**
قفصة	1	3	7	**11**
جندوبة	1	2	6	**9**
القيروان	1	6	4	**11**
القصرين	2	3	8	**13**
قبلي		2	4	**6**
الكاف	1	4	6	**11**
المهدية	6	4	1	**11**
منوبة	1	2	5	**8**
مدنين	3	3	3	**9**
المنستير	6	7		**13**
نابل	3	10	3	**16**
صفاقس	2	7	7	**16**
سيدي بوزيد	2	3	7	**12**
سليانة	1	3	7	**11**
سوسة	3	8	5	**16**
تطاوين	2	5		**7**
توزر	4	1		**5**
تونس	21			**21**
زغوان	1	1	4	**6**
المجموع	**87**	**88**	**89**	**264**

ج) ادراج عامل تعديلي خاص بعدد السكان:

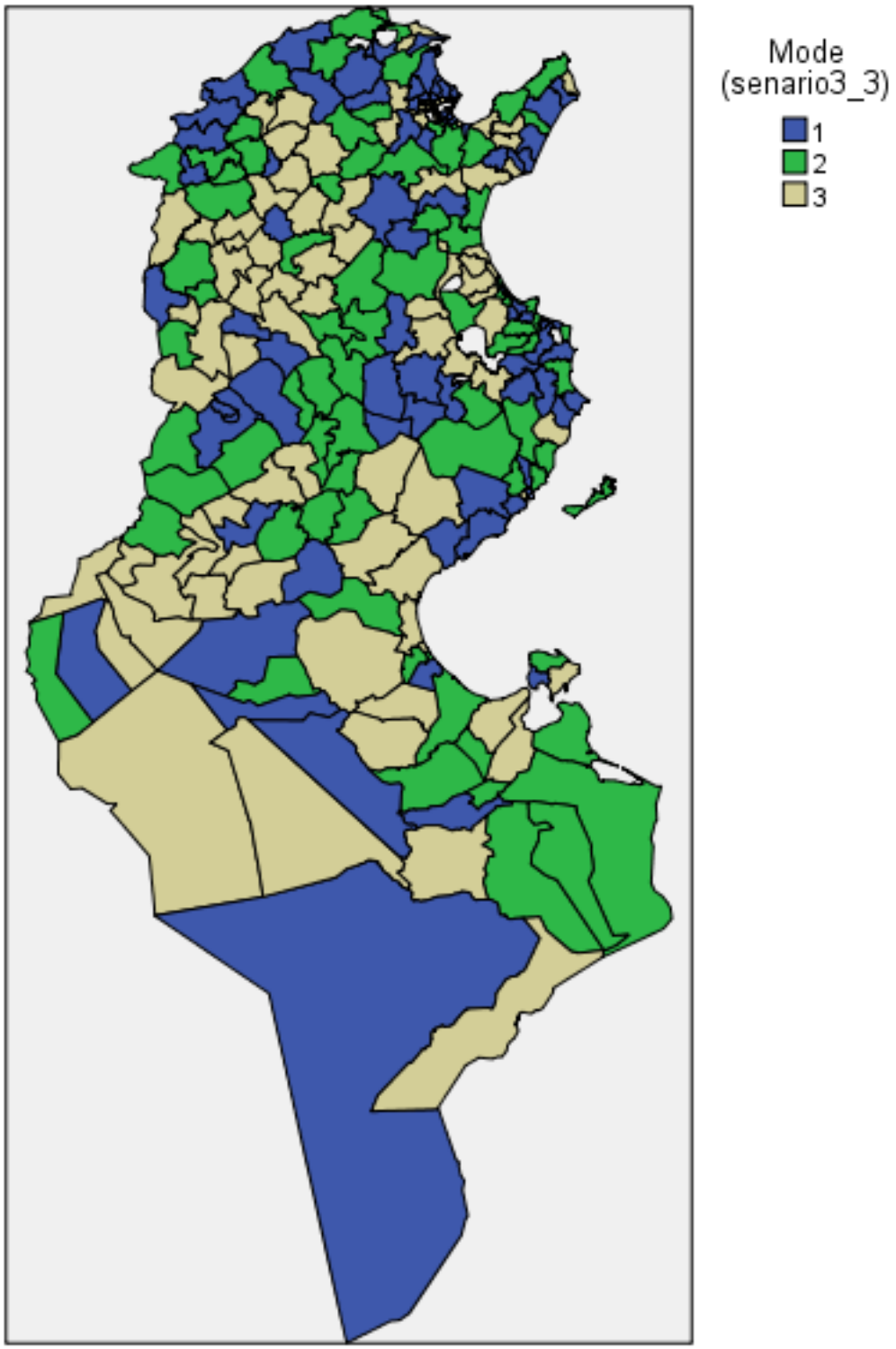

Scénario 3_3

	المجموعة 1	المجموعة 2	المجموعة 3	المجموع
اريانة	2	1	4	**7**
باجة	1	5	3	**9**
بن عروس	6	4	2	**12**
بنزرت	6	6	2	**14**
قابس	1	4	5	**10**
قفصة		8	3	**11**
جندوبة	2	2	5	**9**
القيروان	4	4	3	**11**
القصرين	1	2	10	**13**
قبلي	1	3	2	**6**
الكاف	8	1	2	**11**
المهدية	3	6	2	**11**
منوبة	1	2	5	**8**
مدنين	5	2	2	**9**
المنستير	4	4	5	**13**
نابل	5	8	3	**16**
صفاقس	2	4	10	**16**
سيدي بوزيد	3	3	6	**12**
سليانة	1	4	6	**11**
سوسة	7	4	5	**16**
تطاوين	5	1	1	**7**
توزر	2	2	1	**5**
تونس	17	3	1	**21**
زغوان	1	3	2	**6**
المجموع	88	86	90	**264**

2) اعتماد تصنيف معتمديات كل ولاية معدلا حسب وضعية كل معتمدية في الترتيب العام:

أ) في خطوة اولى يتم ترتيب كل الولايات بمعتمدياتها حسب مؤشر التنمية الجهوية وتصنيفها الى ثلاث مجموعات وفي خطوة ثانية يتم ضم معتمديات المجموعة الاولى التي تحصلت على رتبة بين 100 و 200 الى المجموعة الثانية والمعتمديات التي تحصلت على رتبة اكبر من 200 الى المجموعة الثالثة. ثم يتم اعادة ترتيب معتمديات المجموعة الثانية التي تحصلت على رتبة اكبر من 200 الى المجموعة الثالثة.

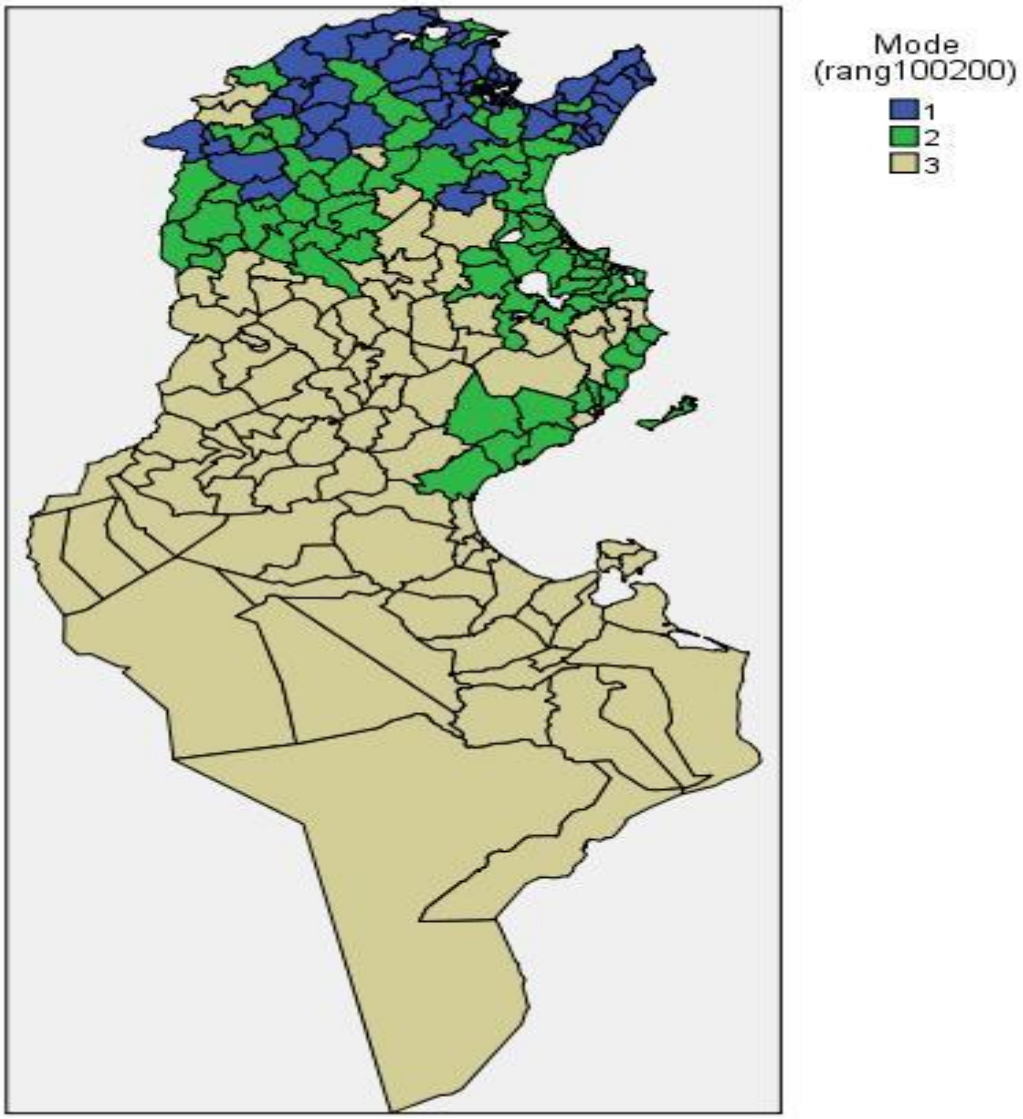

Rang 200_100				
	المجموعة 1	المجموعة 2	المجموعة 3	**المجموع**
اريانة	5	2		**7**
باجة			9	**9**
بن عروس	10	2		**12**
بنزرت		11	3	**14**
قابس		10		**10**
قفصة			11	**11**
جندوبة			9	**9**
القيروان			11	**11**
القصرين			13	**13**
قبلي		4	2	**6**
الكاف		9	2	**11**
المهدية		7	4	**11**
منوبة	3	5		**8**
مدنين		9		**9**
المنستير	13			**13**
نابل	11	5		**16**
صفاقس	8	6	2	**16**
سيدي بوزيد			12	**12**
سليانة			11	**11**
سوسة	10	6		**16**
تطاوين		7		**7**
توزر		5		**5**
تونس	20	1		**21**
زغوان			6	**6**
المجموع	**80**	**89**	**95**	**264**

ب) بالنسبة لهذا السيناريو فقد تم في خطوة اولى ترتيب كل الولايات بمعتمدياتها حسب مؤشر التنمية الجهوية وتصنيفها الى ثلاث مجموعات وفي خطوة ثانية اعادة تصنيف معتمديات المجموعة الاولى التي تحصلت على رتبة اكبر من 132 في المجموعة الثانية.

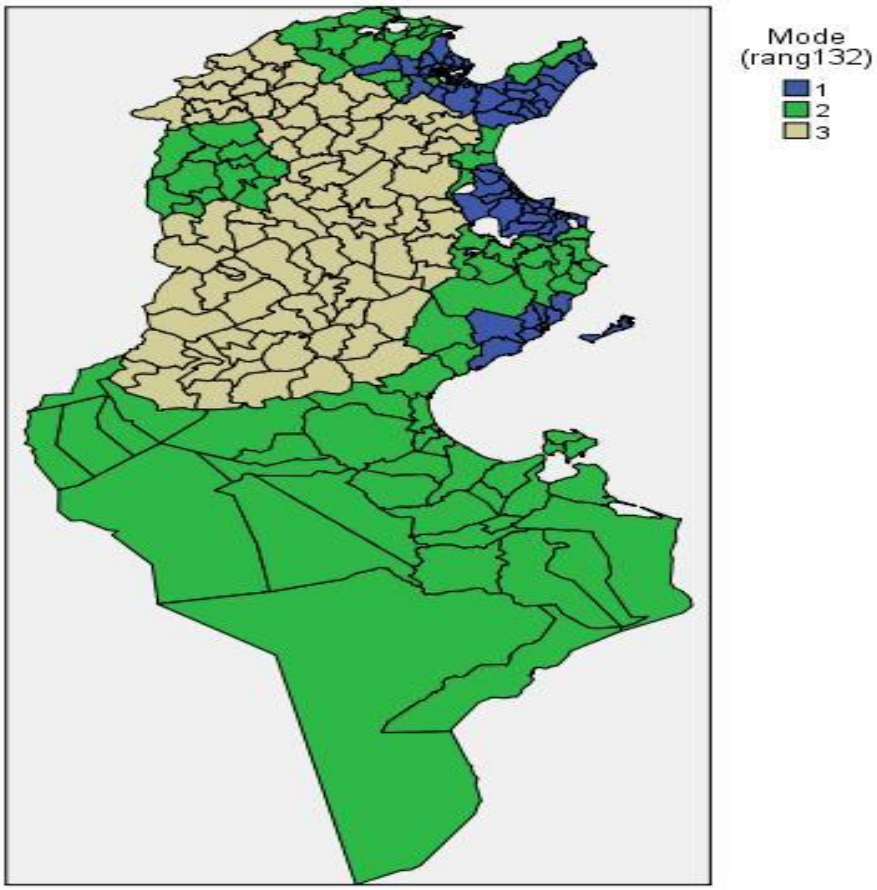
Mode
(rang132)
1
2
3

Rang 1 3 2				
	المجموعة 1	المجموعة 2	المجموعة 3	**المجموع**
اريانة	6	1		**7**
باجة			9	**9**
بن عروس	12			**12**
بنزرت		11	3	**14**
قابس		10		**10**
قفصة			11	**11**
جندوبة			9	**9**
القيروان			11	**11**
القصرين			13	**13**
قبلي		6		**6**
الكاف		10	1	**11**
المهدية		11		**11**
منوبة	7	1		**8**
مدنين		9		**9**
المنستير	13			**13**
نابل	15	1		**16**
صفاقس	11	4	1	**16**
سيدي بوزيد			12	**12**
سليانة			11	**11**
سوسة	13	3		**16**
تطاوين		7		**7**
توزر		5		**5**
تونس	20	1		**21**
زغوان			6	**6**
المجموع	**97**	**80**	**87**	**264**

ج) اما بخصوص هذا السيناريو فقد تم في خطوة اولى ترتيب كل الولايات بمعتمدياتها حسب مؤشر التنمية الجهوية وتصنيفها إلى ثلاث مجموعات. وفي خطوة ثانية يتم التعديل حسب متوسط كل مجموعة حيث:

- يتم ضم معتمديات المجموعة الاولى التي تحصلت على مستوى مؤشر تنمية اقل من متوسط المجموعة الثانية الى المجموعة الثانية والاقل من متوسط المجموعة الثالثة الى المجموعة الثالثة.
- اعادة ترتيب المجموعة الثانية التي كان مستوى مؤشر التنمية فيها اقل من معدل المجموعة الثالثة الى المجموعة الثالثة.

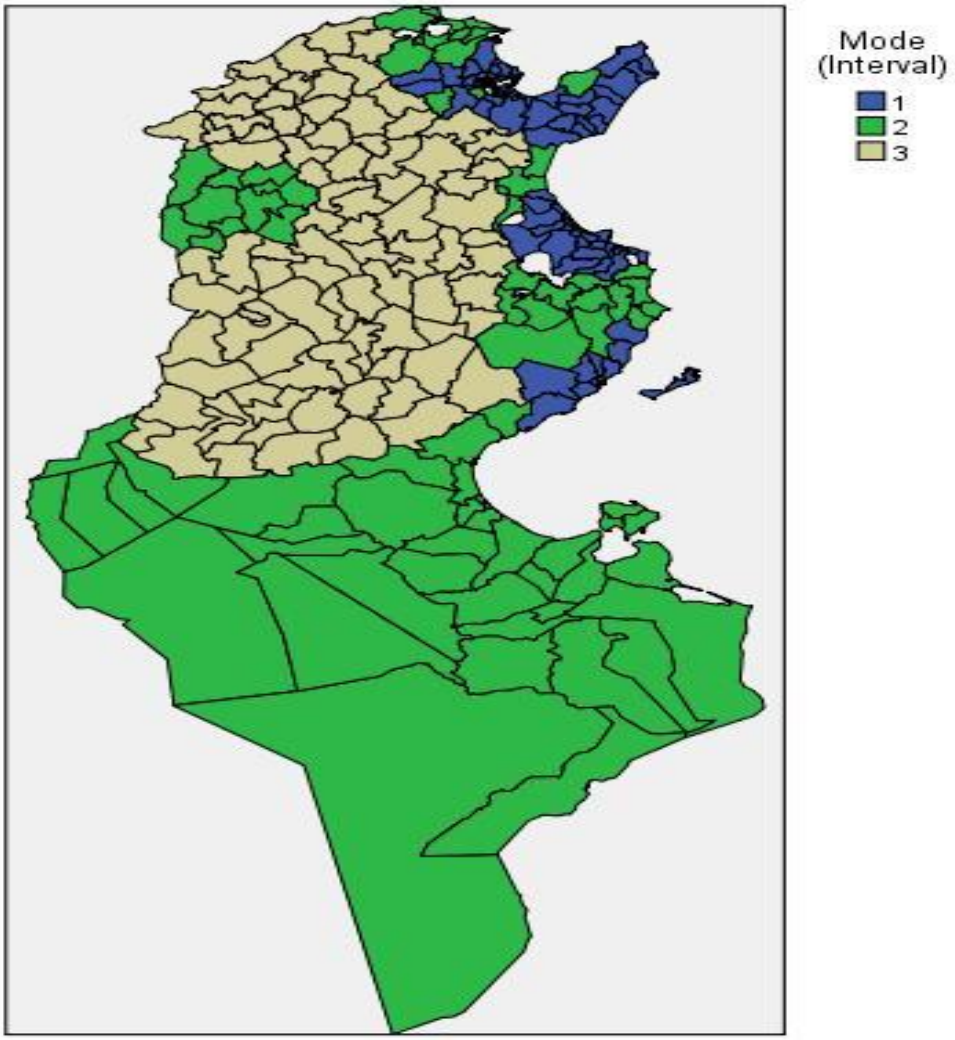
Mode
(Interval)
1
2
3

Moyennes des Intervalles

	المجموعة 1	المجموعة 2	المجموعة 3	**المجموع**
اريانة	6	1		**7**
باجة			9	**9**
بن عروس	12			**12**
بنزرت		11	3	**14**
قابس		10		**10**
قفصة			11	**11**
جندوبة			9	**9**
القيروان			11	**11**
القصرين			13	**13**
قبلي		6		**6**
الكاف		10	1	**11**
المهدية		11		**11**
منوبة	7	1		**8**
مدنين		9		**9**
المنستير	13			**13**
نابل	15	1		**16**
صفاقس	11	4	1	**16**
سيدي بوزيد			12	**12**
سليانة			11	**11**
سوسة	13	3		**16**
تطاوين		7		**7**
توزر		5		**5**
تونس	20	1		**21**
زغوان			6	**6**
المجموع	**97**	**80**	**87**	**264**

الخاتمة:

بناء على نتائج مؤشر التنمية الجهوية فان الفجوة بين المناطق كبيرة في جميع المجالات من بنية اساسية وخدمات صحية وثقافية .مما جعل من المناطق الساحلية اكثر استقطابا للمؤسسات حيث تتصب فيها حوالي 90% من المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتتركز بها مجمل الوحدات السياحية والصناعية في المقابل تتصدر منطقة الوسط الغربي نسبة الهجرة الداخلية اما منطقة الشمال الغربي فتحتل المرتبة الاولى من حيث نسبة الامية والانقطاع عن التمدرس في سن مبكرة.

هذا المؤشر يعكس النتيجة الطبيعية للخيارات التنموية القديمة الذي لم تولي العناية الكافية للحد من الفجوة بين الجهات مما ادى الى تفاوت واضح بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية التي بقيت تعاني من التهميش و تدني مستوى الاستثمار.

وفي هذا الاطار تقدم هذه الورقة رؤية جديدة و سيناريوهات مختلفة يمكن اعتمادها لمراجعة خارطة الأولويات الجهوية لتعديل المنوال التنموي في اتجاه دعم لحاق وتقليص الهوة بين مختلف مناطق الجمهورية و دعم جاذبيتها قصد توجيه و دفع الاستثمار الخاص للنهوض بالمناطق الداخلية.